الفصل 8
الرفاهية الاجتماعية والحكومة الديمقراطية

خلال السبعينيات من القرن الماضي، كتب العالم الاقتصادي بيتر باور Peter Bauer، مراراً وتكراراً، أنه إذا كانت الحكومات، في البلدان الفقيرة الآن، تجدّ وتجتهد فيما يُفترض فيها أن تعمله ـ حماية المواطنين من التهديدات الخارجية بواسطة الدبلوماسية، فرض حكم القانون، توفير البنية العامة الأساسية للناس (الطرق الجيدة، الموانئ، الإدارة الموثوقة، توفير الماء الصالح للشرب والطاقة)، تمكين الأسواق من العمل دون عوائق ـ فلن يتوفر لها الوقت ولا الموارد لإساءة إدارة اقتصاداتها عن طريق التدخل في التجارة، ودعم الصناعات المفضّلة، والاستيلاء على المنتجات الزراعية من المزارعين بأسعارٍ تفرضها عليهم، وإنشاء صناعات عامة تتحول إلى نقمةٍ أكثر منها نعمة. وكان صوت باور يُعَدُّ نشازاً بين أصوات الخبراء في الاقتصاد التنموي؛ ومع أن قائمته للمسؤوليات الحكومية لم تكن كاملة، لكنّ لفت النظر إليها بيّن للخبراء الاقتصاديين الآخرين أن لدى الاقتصاد الكثير مما يمكن قوله عن الحكومة.

ثمة مسارات كثيرة تفضي بالمجتمعات إلى هدر فرصها، لكنّ ثمة قليلٌ من المسارات يُؤدي إلى ازدهار هذه المجتمعات. وقد بدأنا هذه الدراسة بتحديد السياقات التي يستطيع فيها الناسُ الاتفاقَ على فعل شيءٍ يمكّنهم من أن يثق أحدهم بالآخر عندما يفي بوعده. ثم درسنا مؤسّستيْن صغيرتيْن ـ الأُسر والشركات ـ ومؤسستيْن كبيرتين تستطيع ضمنهما الأسرُ والشركاتُ التفاعلَ معاً، وهما: الجماعات والأسواق. وقد اقتربنا الآن من الحصول على إحساسٍ بوجود تفاعل بين المؤسسات والسياسات العامة يُساعد الناس على الازدهار. وفي هذا الفصل سندرس دافع وامتداد وآفاق تلك المؤسسة التي يمكنُها، في صيغتها المثالية، أن تكمّلَ مؤسساتٍ أخرى لتتمكن من القيام بوظائفها بطريقة جيدة. هذه المؤسسات هي الحكومات.

الحرّيّةُ والديمقراطيّةُ

الحكومة وكالةٌ لمواطني بلدها، وهي مسؤولة أمامهم. (في الديمقراطيات المعاصرة، يطلَق مُصطلح «الموظف المدني» civil servant على أقوى الناس في البلد). وفي أيامنا، نرى أن القيود التي تفرضها الحكوماتُ شيءٌ عاديٌ، لكنها لم تكن دوماً كذلك. وفي المحاضرات التي ألقاها ألفْرِدْ مارشال Alfred Marshall في جامعة كيمبردج عام 1949، ذكر أن عالِمَ الاجتماعِ T.H.

Marshall فسّـر مفهـوم المواطَنة بتقديمه ثلاث ثـوراتٍ اجتماعيةٍ حدثـت في أوروبة: ثـورة الحريـات المدنية في القـرن الثامن عشر، وثورة الحريـات السياسية في القرن التاسع عشـر، وثورة الحريات الاجتماعيـة ــ الاقتصادية في القـرن العشرين. وقـد يوحي وصف مارشال التاريخي أن »الحرية« صيغةٌ مميِّزة للحرية التي تسود عالم بيكي، لكن هذا خطأ. فلا يوجد لديّ أي دليل على أن الناس في عالم دستـا لا يرغبون في اختيار قادتهم السياسيـين، أو أنهم يستسيغون أن توجَّـه إليهم الأوامرُ من قِبَلِ السلطـاتِ عندما يجتمعون لمناقشة حياتهـم عمومـاً، ونوعِ الخدمـاتِ العامّةِ التي يطلبونهـا خصوصاً. صحيـحٌ ان المفكرين يتساءلون عما إذا كانـت الدول الفقيرةُ مؤهلةً لممارسة الحريات السياسية والمدنيّة ـ ويعبَّر عن هذه الحريات عادةً بمصطلح الديمقراطية ـ لكنّ لهـذا التساؤل علاقةٌ باحتمال إعاقة الديمقراطية للنمو الاقتصادي (الأسوأ من هذا هو احتمال تشجيع الديمقراطيـة علـى التنميـة الاقتصادية غـير المستدامـة)، وهذا الاحتمـال أمرٌ يُتوقَّع من مواطنـي البلاد الفقيرة الاهتمامُ به، وَلَهُمْ مبرّراتهم في ذلك.

هـذا وقـد لاحـظ الخبـير في العلـوم السياسية سيمـور مارتن ليبسـت Seymour Martin lipset أن النمـوَّ الاقتصـاديَّ يعـزِّزُ الممارسـةَ الديمقراطيـةَ. أمـا كـون الديمقراطيةِ معـززةً للرخاء

الماديِّ، فقضيّةٌ أيّدها عددٌ من المفكرين الاجتماعيين. لذا لم تكن تُرى الديمقراطيةُ بوصفها غايةً في حدّ ذاتها فحسب، إذ إن البعضَ رأوا، أيضاً، أنها وسيلة للتقدم الاقتصادي. إن النزوع إلى السلوك الأوتوقراطي جعل الحكام في عالم دستا يفكرون بطريقة أخرى. إن كون الديمقراطية والنمو الاقتصادي لا يجتمعان عندما تكون الدول فقيرةً، اعتقادٌ يحمله المتربّعون على السلطة في هذه الأيام في كثير من أفقر دول العالم.

إن الحكمَ الذي يُخضَع فيه الفردُ وحقوقُه إخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة Authoritarianism جذابٌ سطحيًّا لأنه قادر على توفير حكومةٍ حازمةٍ. أن يتعيّن على الحكومة أن تكون حازمةً أمرٌ لا شك فيه، لكن السؤال الصعب هو تحديد الأشياء التي يجب أن تكون الحكومة حازمةً فيها. حُكْمُ القانونِ هو مرشَّح رئيسي، فهو، من بين أشياء أخرى، يمكّن المواطنين من متابعة مشاريعهم وأهدافهم. وممّا يبعث على التعاسة أن نُظُمَ الحكمِ الفرديةَ في عالم دستا، لا تنفّذ، روتينيًّا، الالتزام الأساسيَّ للدولة وهو: احترامُ حُكْمِ القانون. وقد لاحظنا في وقت سابق أن القواعد الاجتماعية للسلوك الذي تنتهجه المجتمعات، يمكن أن تنهار إذا رغبتِ الحكومةُ في تدميرها. وطالما عُرِف أنّ الإرهابَ وسيلةٌ يُمكن للحكّام استعمالُها لإضعاف العلاقات ضمن الجماعات للحيلولة دون قيامها بأي تحدٍّ لحكمهم.

وفي حالات كثيرة، حافظت الأوتوقراطية في عالم دستا على سلطتها ببث الخوف بين المواطنين. هذا وفي أجواء سياسية أقل حدَّةً، أَسْهَمَ الفسادُ المستشري بين الموظفين الحكوميين في إبقاء المواطنين في حالة فقر مدقع، وكبارِ المسؤولينَ في رخاءٍ على حساب شعوبهم.

لكنّ الحكم الذي يخضع فيه الفرد وحقوقُه خضوعاً كاملاً لمصلحة الدولة يتحقق بصيغٍ وشدات مختلفة. ففي عالمنا المعاصر، ثمة أنظمة حكمٍ من هذا النمط عززت حكم القانون ووفرت لمواطنيها ازدهارًا ماديًا (مثل سنغافورة). وقد عُرِفَ عنها أنها تسمح بإخضاع إداراتها الحكومية للمراقبة، وأنها تصحح أخطاءها السياسية. لكن هذه الأنظمة استثنائية. وعموماً، لا يُتوقَّع من المواطنين أن يتوقوا إلى أنظمةِ حكمٍ جَمَاعيةٍ، ثم إنهم لا يستطيعون إزاحة هذه الأنظمة بسهولة إذا تبيّن أن القياداتِ السياسيةَ فيها فاسدةٌ وقمعيّةٌ. ومن ناحية أخرى، لا تستطيع الديمقراطية ضمانَ حدوثِ تقدمٍ اقتصاديٍّ أيضاً. ما يمكن للديمقراطية أن تفعله هو إتاحة الفرصة لمواطنيها لتنسّق بينها وبينهم ـ الالتزام بالمُوَاطَنَةِ، مثلاً (الفصلان 2، 3) ــ بغية جعل الدولة تعزّز حكم القانون، وتوفّر تلك الخدماتِ الأساسيّةَ التي تمكّن الناسَ من السّعي لإنجاز شيء ما في حياتهم. لكن التعدّديّة السياسية يمكن أن تتعايش مع اللامسؤولية في المواطَنَةِ حتى إلى حدٍّ تنتفي فيه الحوافزُ إلى عمل

أي شـيء للمواطنة. وبِلُغَـةِ الفصل 2، فـإن الديمقراطيّةَ المتحالفةَ مع نظـامٍ اجتماعيٍّ فوضويٍّ هـي توازنٌ، مثلما تكـونُ الديمقراطيةُ المتحالفةُ مع نظامٍ اجتماعي يحترم الناس فيه بعضُهم بعضاً توازناً أيضاً. ولدينا تقريباتٌ لهاتين الحالتين في عالمنا المعاصر.

ويُوحـي التحليـلُ الإحصائـيّ لمعطيـاتٍ (بيانـاتٍ) جُمِعـتْ في العقـود الأربعـة السابقة أنه يوجـد بين البلدان الفقـيرة، التي نَعِمَ فيهـا المواطنـون بديمقراطيـةٍ عاليةٍ، بلـدانٌ تمتعت، أيضـاً، بنموٍّ اقتصـاديٍّ. العلاقـة ليستْ سببيـةً، لكن هذا الاكتشـاف يلمح إلى إمكان عـدم كون الديمقراطية ليست رفاهيـة في البلدان الفقيرة. ولا يوجـد سوى عـدد قليل من مثل هذه الدراسـات التجريبية، لذا لا نعـرف ما إذا كان هذا الاكتشاف قويـا تجريبيا. الأهم من ذلك أنه ما من أحدٍ حتى الآن بحث فيما إذا كان ثمة رابطة إيجابية بين الديمقراطيـة والنمو في القاعدة الإنتاجية للفـرد، وهذا يعني أننا لا نعرف الصلةَ بـين الديمقراطية والتنميـة القابلة للاستدامة في العـالم المعاصر. تعني الديمقراطيةُ أشياءَ كثـيرةً حالاً ـ انتخابات منتظمـة وعادلة، شفافية حكومية، تعدّدية سياسية، صحافة حرة، حريـة الاجتماع، حـق الشكوى من تدهـور البيئـة الطبيعية، وهلم جـرا. وما زلنا نملك درجةً منخفضةً مـن الإدراك التجريبي لأكثر الأنمـاط ملاءمـةً لتعزيـز التنميـة المستدامة. وهكـذا، فلا يمكن

لالتزامٍ بالديمقراطية اليـوم أن يكون مؤسّسًا على افتراضِ توفيرِهِ تنميةً قابلـةً للاستدامة. وعلينا تحبيذ الديمقراطية لأنها (i) شيء جيد بطبيعتها، (ii) لا يُعرف عنها أنها تعيق التقدم الاقتصاديّ، بل إنها قد تسمح بإحداثه.

الرفاهية: الفردية والاجتماعية

تُـرى، ما هي أنـواعُ المؤسسات الاجتماعية، وأنمـاطُ السياسات العامـة التي غالباً ما تمكّن الناس مـن التطور والازدهار؟ يكمن في جوهـر هذا السـؤال فكرةُ رفاهيةِ الإنسانِ، التـي نعني بها، عموماً، الدرجـةَ التي يمكن لـه فيها ممارسـةُ الاستقلالِ، وحـقِّ الاختيار، وتقريرِ المصير. الـدّور المركزيُّ للمؤسسـاتِ الاجتماعيةِ في تحقيق الرفاهيـة واضحٌ تماماً، فالحياة الاجتماعية هي تعبيرٌ عن إحساس الشخص بالوحدة الاجتماعية. ثم إن السّلع وعدم إكراه الناس على عمـل ما لا يريدون هما الوسيلة التـي تمكّن الناس من اتّباع فهمهم الخاص لما هو جيـد. ومن الممكن قراءة التصنيـف الثلاثي للحرية الـذي قدمه مارشال بالقـول إن التمتع بالحريـات المدنية، والقدرة على المشاركة في المجال السياسي، وإمكان النفاذ إلى السلع (المأكل، الملبس، المأوى، الرعاية الصحية، التعليم ـ وبوجه أعم، الثروة) هما عنصران أساسيان لرخاء الناس.

المقوِّمات والمحدِّدات

يمكن تجزئة تصنيف مارشال إلى مركّباتٍ (مكوّناتٍ) components صغيرة. إن الأنماط المختلفة من الحريات المدنية، والمظاهر المختلفة للصحة، وغيرها، تتضمن مقوّمات constituents الرفاهية. ولما كانت الرفاهيّةُ ذاتُها شيئًا كليًّا، فإن قياس رفاهية شخصٍ يتضمن مسألةً في الكلّيّات، وهذا يعني الإقرار بالتبادلية بين المقومات.

لقد رأينا أن ثمة طريقة أخرى للتفكير في الرفاهية البشرية. إنها تتضمن تقييم محدّدات determinants الرفاهية، وأعني بهذا مُدخلات السلع التي توفر الرفاهية. ولا تحتوي المحدِّداتُ ضرورات مثل المأكل والمأوى، فحسب، بل أيضاً، النفاذَ إلى المعرفة والمعلومات. ويمكن للمرء أن يرى في مقوّمات الرفاهية ومحدِّداتها «غاياتٍ» و «وسائل» على الترتيب. وقد تبيّن في التطبيقات العملية أن من المفيد تجميع محدّدات الرفاهية في رقمٍ وحيد. وقد قدّمْتُ الحُجَجَ في الفصل 1 على أن الثروة الضمنية لشخصٍ يمكن استخدامها لتقوم مقام مؤشر كلّيٍّ على رفاهيته.

الأفضليات الظاهرة والمعلنة

كيف يمكن لشخصٍ تقييم رفاهية شخص آخر؟ ثمة سماتٌ للرفاهية يمكن استنتاجها من الخيارات التي يعتمدها الناس. فإذا

رأينـا أن شخصاً ما يشتري ويقرأ عدداً غير عادي من الكتب، فمن المقبـول الافتراضـ أن رفاهيته تتوقف على مـا إذا كان قد قرأ هذه الكتب. ويُطلق على هذا النوع من التقييمات اسم الأفضلية الظاهرة revealed preference. والمنطـق الكامن هنا، عندما تكون الأشياء الأخرى متساوية، هو أن الشخص يُظهر ما يريده ويرغبه عن طريق الخيار الذي يعتمده، في الأسواق أو الجماعات.

لكـنْ ثمة سماتٌ للرفاهية لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الطلب مـن الناس الإعلان عنها. وهي تتضمن حالاتٍ تكون فيها المحدِّداتُ بضائـعَ وخدمـاتٍ لا يستطيع الناس فيهـا التعبير عـن أفضلياتهم ومنافعهـم بسبـب عدم إتاحة الفرصـة لهم ليفعلوا ذلـك. وكأمثلة عليها نورد البضائع والخدمات البيئيـة. وقد أولِيَ اهتمامٌ لتصميم أسئلـة بطرائق الغرضـ منها الإقـلال إلى الحد الأدنـى من خطر عـدم تقديم الناس لجوابٍ صـادق. وقد ابتُكرت في السنوات القليلة الماضيـة أساليبُ ماكرةٌ اعتمدها خـبراء اقتصاديون للتثبّت من أنّ الناس لا يبالغون في حبهم لتلك السلع، وبخاصة في الظروف التي لا يكونون مجبرين فيها على دفع أثمان لها.

البضائع المميّزة

هناك سمـات للرفاهية يمكن قياسها بموضوعيّة. فالحاجات الطبية والغذائية والتعليمية للناس تقيَّمُ روتينيًّا من قبل الخبراء.

ويمكننا التعبير عن شكوكنا في معرفة الخبراء عما يتحدثون عنه، لكننا نعرف في أعماقنا أنهم يعرفون بعضَ سماتنا أكثر مما نعرف نحن. وقد حاجَّ الخبير الاقتصادي ريتشارد مسغريف Richard Musgrave، قبل عدة سنوات، في أن استنتاجَ الرفاهية على وجه الحصر من الأفضلية الظاهرة خطأٌ، بسبب وجود ما يسمّى البضائع المميزة merit goods. إن هذه البضائع تحمي المصالح البشرية وتعززها، ولا تكتفي بخدمة أفضلياتنا فقط. لذا فإن للبضائع المميزة قيمةً أعلى مما يمكن كشفه عن طريق الخيارات التي يعتمدها الناس. فمثلاً، قدم الفلاسفة حججًا على أنه يتعين علينا عدم تسويغ الديمقراطية على وجه الحصر استناداً إلى قوة رغبات المواطنين في ممارستها. الديمقراطية بضاعة مميزة، ثم إن حقوق الإنسان المتعلقة بها تكوّن نوعاً من البضائع المميزة التي تمثل فيها الحقوق «الأساسية» نمطاً متطرفاً، بمعنى أنها غير قابلة للمقايضة. الحقوق لا تعارض الأفضليات بالطبع، إذ إن ما تفعله هو تعزيز بعض الأفضليات (مثل تفضيل عدم إجبار الناس على الطاعة) مقارنةً بأفضليات ومنافع أخرى أقل استعجالاً وحيوية.

ليس من الممكن دوماً اكتشاف ميزات البضائع انطلاقاً من أفضليتها. وتكمن المسألة، جزئيا، في احتمال عدم صدق الناس عندما يُسألون، ولكنها تكمن، في جزء منها أيضاً، في مكان آخر.

فمـن غير اللائق، مثلاً، القول بـأن ثمة حاجةً غيرَ ملحَّةٍ للاستثمار في برامج الصحـة التناسلية لدى النساء في عالم دستا، لأن النساء الفقيرات هناك مستسلماتٌ لقدرهنّ؛ أو القول بأن الحكومات هناك يجـب ألاّ تستثمر في التعليم الابتدائي لأن الآباء لا يهتمون بالتعليم، وبأن الأطفال لا يهتمون به أيضاً بأي شخصٍ يناقش هذا الموضوع.

لذا فمن المفيد أن تكون حذرًا عندما تصف سلعةً بأنها «مميزة». والحماسـة لرؤية ميزة في بضاعة يمكن أن تفسّر بأنها طريقة أبويّة في معاملـة الجماعـات paternalism، بـل طريقة لإخضـاع الفرد إخضاعاً كاملاً لمصلحة الحاكـم authoritarianism. لقد استعملَ فكرةَ «الوعي الزائف» كلٌّ مـن الطغاة العلمانيين والدينيين في عالم دستـا لتبرير أفعالهـم («لا يعرفُ شعبي ما هي مصلحتُـهُ»، أو «إن أتْباعي يعتمـدون عليَّ في تفسير الكتاب المقدّس لهم»). وبالمقابل، فإن الحقوق تكاثرت في عالم بيكي إلى درجة ابتعدت فيها الآن فكرة الحقـوق عن قواعدها الأصلية. إن الإصـرارَ على حق عدم الزج في السجـن بلا حدود دون توجيه تهمة، شـيء، والادّعاء بأن العمل 35 ساعة في الأسبوع هو من حقوق الإنسان، شيء آخر تماماً. فالادعاء الأخير هو اتفاق جرى التوصل إليه حول طاولة المساومة، لكنه إساءة استعمـال للمصطلح الذي يسمّي نتائجَ مثل هذه الاتفاقات «حقوقاً» دون مزيد من المؤهلات.

التجميع عبر الناس وتقييم السياسات

الرفاهية الاجتماعية هي تجميع لرفاهيات الأفراد. وعموماً، جمّع الخبراء الاقتصاديون رفاهيات الأفراد عن طريق إضافة بعضها إلى بعض. وقد اعتمدتُ في الفصل 1 وجهةَ النظر هذه باعتبار الرفاهية الاجتماعية هي مجموع رفاهيات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، مع أنه لم يُعتمدْ أيُّ شيءٍ مفاهيميٍّ في طريقة هذا الجمع. ذكرنا هناك أن التحركات في الثروة الضمنية على مرّ الزمن تقيس التغيرات في الرفاهية عبر الأجيال على مرّ الزمن بدلالة المحدّدات السّلعية للرفاهية. وهذه المحدِّدات تقيَّم بدلالة أسعار ظلّها. ويمكن إثبات أنه بغية تقييم السياسة (مثلاً، استثمارٌ عامٌّ جديد، تغير في البنية الضريبية)، فإنه يتعين على الحكومة تقييم التغيرات في المزيج المكون من السلع والخدمات التي توفرها السياسة بدلالة أسعار الظل. تُسمّى مثل هذه الممارسة التقييميةُ تحليلَ النفقات والمنافع الاجتماعية social cost-benefit analysis. الفكرة هي تقديرُ الربحية (الاجتماعية) للسياسة بدلالة أسعار الظل، واقتراحُ السياسة إذا (وفقط إذا) كانت المنفعة الاجتماعية الصافية إيجابيةً. لذا فإن أسعارَ الظل مفيدةٌ في تقييمِ التنميةِ القابلةِ للاستدامةِ (الفصل 7) وتقييمِ السياساتِ كليهما. وهذه واحدة من تلك الحقائق الجميلة التي يسعد الاقتصاديون باستخدامها من وقتٍ إلى آخر.

وظائف الحكومة

الحكومة عامل أساسي في كل اقتصاد في هذه الأيام. ومصروفاتها، بوصفها جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي، يعادل 18 بالمئة في عالم دستا و28 بالمئة في عالم بيكي. (أما في الاتحاد الأوربي فالنسبة 37 بالمئة). وتضمن الأرقام الإنتاج العام (الطرق، الخدمات البريدية، الدفاع، القضاء، وغيرها)، والتحولات (التكافل الاجتماعي، فوائد البطالة، وغيرها)، وخدمة الدَيْن الحكوميّ. هذا وإن القسم الأكبر من تلك المصروفات يموَّلُ عن طريق الضرائب.

أحد الواجبات البارزة للحكومة هو تصحيح إخفاق السوق. واستقرار الاقتصاد الكليّ (الفصل 4) جزء من هذا الواجب. لكن الجماعات قد تخفق أيضًا. وتعاني الأسواقُ والمجتمعاتُ من عجزٍ في توفير مستوياتٍ ملائمةٍ من السّلع العامة. وبالمثل، فلا يمكن لسوقٍ ولا لجماعة تقييد إنتاج السّلع السيئة إلى المدى الذي يريده المجتمع. ويخضع السوق والجماعات لتأثيرات خارجية، سواءً أكانت مفيدة أو ضارة. ودور الدولة (المثالية) في كل حالة من هذه الإخفاقات المؤسساتية واضح بدرجة كافية.

يمكن للعائلات أيضاً أن تخفق. ومع أنه قد يبدو أن دخول الدولة إلى الساحة العائلية يتضمن تدخلاً في شؤونها، فإن هذا يحدث بانتظام

في عالم بيكي، ولأهداف نبيلة. إن الأسر التي يعتريها اختلال وظيفي في عالم دستا تُنصَحُ من قبل الجماعة؛ لكن عدم وجود جماعةٍ غالباً في جوار أسرة بيكي، لا يتيح مثل هذا الخيار في عالمها. وهذا أحد الأسباب التي تسمح للعاملين والمستشارين الاجتماعيين في عالم بيكي بالتدخل نيابة عن الأطفال عندما يسيء الكبار معاملتهم، وبتقديم المساعدة لتحسين سلوك الأطفال المخربين.

الأسواق والجماعات كلها غير ملائمة لتوفير البضائع المميزة. بعض هذه البضائع سلعٌ خاصة (الصحة الشخصية)، وبعضها سلعٌ عامة (المعلومات عن الأوبئة المحتملة)، في حين أن بعضها الآخر يقع في مكانٍ ما بين هاتين السلعتَيْن، وهي تتضمن تأثيراتٍ خارجيةً (المعلومات عن أخطار التدخين). ويجب على الجماعات والأسواق، في الحالة المثالية، أن تكمِّلَ بإجراءاتٍ حكوميةٍ حين تتعلق التعاملات بالبضائع المميّزة. وتستطيع الحكومة فعل ذلك بفرض الضرائب على الأسر والشركات وتوفير البضائع المميّزة، إما بإنتاجها أو بتقديم الإعانات على إنتاجها في القطاع الخاص.

التبادل بين المساواة والفعالية

يتحقق توزيعُ السّلع والخدمات، الذي يحدث في كلٍّ من الأسواق والجماعات، بواسطة الأصول (الموجودات) التي ورثتها

الأُسـرُ مـن الماضي. ثمة شكـوى عامة من الأسـواق مفادها أنها تتضمـن تفاوتات واسعة في الثروة. ففـي عالم بيكي، صارت هذه الشكوى مستَعجلةً مع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء اتساعاً شديـدًا في العقود القليلة الماضية. ففـي الولايات المتحدة، مثلاً، كانـت أغنى 10 بالمئة من الأسر تملك نسبـة 32 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1978، في حين أن هذه النسبة ارتفعت عام 1998 إلى 41 بالمئـة. وهـذه شكـوى في عـالم بيكي أيضـاً من أن النسـاء يعانين في سوق العمل مقارنةً بالرجال. وقد ذكرنا سابقاً أن الجماعـات يمكـن أن تكون أيضًـا قاسية علـى الذين ساقهم سـوء حظهم إلى أن يرثوا القليل، كمـا أنها يمكن أن تكون قاسية على المـرأة أيضًا. وقد لا يلاحِظُ الذين يـزورون تلك الجماعات هـذه التفاوتات، والسبب في هذا هـو أن الناس في البقاع الريفية مـن عالم دستـا فقراء جـدًّا. ويتجلى الفرق في الـثروة هناك في كمية ونوعية الطعام، وفي كمية الملابس التي يملكونها، وفي نوعية فراشهـم وأواني طبخهـم، وفي متانة مساكنهـم (فيما إذا كانت مبنيـةً من الطين أو الآجرّ). هذا وإن النساء بعيدون عن الأنظار تمامـاً هناك. وهذه التفاوتات ليسـت جليّةً بقدر جلائها في عالم بيكـي هذه الأيام، لكن عندما تكون الأسر فقيرةً جدًّا، فإن فروقاً صغيرةً قد تكون مسألةَ حياةٍ أو موتٍ.

لـذا فإن توزيـع السلـع والخدمـات مسألـةٌ تقع ضمـن اهتمام الحكومات. بيد أنه إذا عمدنا إلى تصنيف مارشال الثلاثي للرفاهية، فإنّها لَحَقِيقَةٌ مثيرةٌ للاهتمام أن يعتبرَ الناسُ من البديهياتِ أنْ يملك كلُّ شخصٍ نفسَ الحقوق المدنية والحريات السياسية، لكنهم لا يرونَ أن هـذا يصحّ في توزيع الـثروة (الضمنية). ما هو السبب في ذلك؟ قـد يكون السبب، عمومـاً، أن احترام الحريات المدنيـة والسياسية للآخريـن لا يقتضـي أن يتكلّـف أيُّ شخصـ أيَّ شـيءٍ مباشرةً، في حين أن إعادة توزيع الثروة تتطلب ممّن يملكون أن يتخلوا عن بعض ثرواتهم. وقد لاحظ الخبير القانوني شارلز فرايد Charles Fried أنّ بعضـ سمات الحقوق المدنيّة، مثل حـقّ عدم التدخّل بطرق غير مسمـوحٍ بها، ليس لها تقييـدات طبيعيـة. («إذا تركتموني وشأني، فالسلعـة التي أحصل عليها لا تبدو نادرةً أو محدودةً. فكيف يمكننا التخلصـ مـن الناس الذيـن لا يـؤذون بعضهم بعضًـا، ولا يكذبون بعضهـم علـى بعض، ويـتركُ كلٌّ منهـم الآخرين وشأنهـم؟«) من الممكن تمجيد الحقوق المدنية، لكنْ قد لا يكون من الممكن تمجيد حق الرعاية الصحية: فقد لا يتوفـر للاقتصاد، ببساطة، موارد كافية. والمهـم هنا هـو أن الديمقراطية، خلافاً للـثروة، لا يجب إيجادها، بل يجـب حمايتها فقط. وكان الخبير الاقتصـاديّ جيمس ميرليس James Mirrlees أول من بـيّن، بطريقة مقنعة، السببَ في أنه عند

التـداول في توزيعات الـثروة، علينا الاهتمام بالفـروق بين المواهب المنتِجـة، وأن نقلـق علـى الحوافز وفكـرة الالتزام التـي تصاحبها (لتمجيـد الاتفاقيـات، وعـدم التصـرف بطريقة انتهازيـة، وهلم جـرا)، وأن ننظر في حاجات النـاس، وأن نُدخل في الاعتبار مسألة الأهليّـةِ والاستحقاقِ. إن الحماسة المفرطـة للحكومة لتوزيع الثروة بالتسـاوي عن طريق الضرائب والإعانـات قد تُضعفُ حوافز الأسر إلى إنتـاج الثروة، إلى درجةٍ تصبح فيهـا مصالح الناس متضررةً. وهذا هو المظهر الكلاسيكي للتبادل بين المساواة والفعالية.

التوسط بين السوق والجماعة

تعتمد كل الجماعات على مزيجٍ من الأسواق والجماعات. ويتغير هـذا المزيج بتغير الظروف، وذلك عندما يجد الناس طرائقَ لتذليل الصعوبـات في تحقيـق فوائد التعاون. إن مساعـدة الجماعات على نجاح الأسواق يجب أن تكون شيئاً عاديًّا. لا وجود لعقد قانوني خالٍ مـن نقـاط الضعف. ثمة مواصفـات غير كاملة مهمـا بلغ المحامون الذيـن كُلِّفوا بإعدادهـا من براعةٍ. المجتمع الذي يكـون أداؤه جيداً هو مجتمع بلغ فهماً ضمنيًّا لطبيعة التوقعات المعقولة المتعلقة بتعامل أفراده بعضهم مع بعض. وتستطيعُ الجماعات أداء دورٍ بارزٍ في إيجاد واستدامة التوقعات المعقولة. إنها تكوِّنُ المؤسسةَ التي تستطيع الأسر

فيهـا مناقشةَ أمورها، وتبادلَ معلوماتهـا عن جودة منتَجات السوق والخدمـات العامة. الجماعات هي، أيضاً، مكانٌ للنقاش السياسيّ، وهي قادرة على تنظيم الأسواق والحكومات ومراقبتها.

لكـنْ بإمكانها أيضـاً إعاقة قيام الأسواق. وحـين تكون الروابطُ كثيفةً وقويةً، يصبـح الخروج من الجماعات مكلفاً جدًّا. فإذا رغب أحـد في الخروج من علاقته الطويلة الأجـل بجماعته والذهاب إلى سـوق آخـر في مكان آخـر، لن يقدر علـى فعل ذلـك إذا كان يواجه المخاطـرة بأن تحاول الجماعـة عقاب أفراد عائلتـه الذين خلّفهم وراءَهُ. وبالمقابـل، يمكـن لنمـوِّ الأسـواقِ أن يُدمّر الجماعـات، وأن يَجعـلَ أحوالَ مجموعاتٍ معينةٍ في وضعٍ أسوأ. وإذا نَمَتِ الأسواقُ في مـدن قريبة، فإن أولئك الذين لهـم صلاتٌ أقلّ بالقرى (الشباب)، يُحتمـل، غالبـاً، أن يكونوا قادرين علـى الاستفادةِ منهـا، وانتهاكِ تلك الالتزامات المعتادة المترسّخة في القواعد الاجتماعية السائدة. وسيلاحِظ هذا أولئك الذين لهم ارتباطات محلية أقوى، وسيفكرون في أن الفوائـد المتوقّعـة مـن الوفاء بالاتفاقـات أصبحـت الآن أقل (الفصـل 2). وفي كلتا الحالتين، فإن القواعد الاجتماعية للتبادلية يُتوقّع أن تضعف، وهذا يجعل مجموعاتٍ معينةً من الناس (النساء، كبـار السن، الأطفال) في حال أسـوأ. وللتعبير عن هذا الأمر باللغة التـي استحدثناها هنا، نقول إنه عندما ينقل الناسُ التزاماتهم من

الجماعـات إلى الأسـواق، فإن هذا النقـل يولّد تأثـيراتٍ خارجيّةً. نحن لا نقـرأ الكثير عنها في التعليقـات الاقتصادية، لأن التأثيراتِ الخارجيـةَ ليست عاديّةً، مثل الإنتـاج الصناعي الذي يخرّب البيئة المحليّـة. لكنها تأثيراتٌ خارجيةٌ حقيقيـةٌ. وإحدى مهمات الحكومة هي تحديدهـا، وإيجاد طرائق لتخفيض آثارهـا السيئة على الذين يتضرّرون منها.

وفي البلـدان التي لا ينجح فيها حكم القانـون نجاحاً جيداً، والتي يَعتـبرُ مسؤولوها أنّ الشأنَ العامَّ يقع ضمـن دائرتهم الخاصة، والتي غالبـاً ما تكون فيهـا الأسواق غير موجودة، فـإن الجماعات هي التي تُبقي الناسَ على قيد الحياة. وهذا هو السبب في أن كثيراً من المفكرين في هذه الأيام يجدونها بديـلاً جذاباً من الأسواق (غير الشخصية). لكـنْ علينـا تَذَكُّـر أن الالتزامـات الجماعيـة قادرةٌ علـى فحص نموّ الأسـواق. أضـف إلى ذلـك أنّ الالتزامات الشخصيةَ التـي تُورَثُ من الماضي يمكنها منعُ المسؤولين العموميين من التصرف بغير نزاهة. ما يبدو أنّهُ فسادٌ في عالم بيكي قد يكون التزاماً اجتماعيا في عالَم دستا. وهـذا الاختلاف، وغيره من الاختلافات في فهـم الأشياء، هو مصدرٌ للتصادمـات الثقافيـة التـي أدت إلى مآسٍ مجتمعيّـةٍ. وليس من غير المألوف في عالم دستا أن تقوم الجماعات بتحريض بعضها على بعض، لكن الخروج إلى الشوارع بالسلاح لم يؤدّ إلى تقدم اقتصادي.

قواعد التصويت الديمقراطية

في مجتمع منظم جيداً، يسعى التعليم العام لغرس إحساسٍ بالمواطنة لدى الناس. وحينما نتسوّق، فلسنا بحاجةٍ إلى معرفة من هو بحاجة إلى أشياء معينة، ومعرفة سبب الحاجة إليها. وتساعد الأسواق على اقتصاد قدر كبير من تكلفات المعلومات، وهذا يسمح للمواطنين بألا يكونوا قلقين بعضهم على بعض عندما يذهبون إلى عملهم اليومي في السوق (الفصل 4). لكنّ، حتى الأسواق المثالية، فإنها لا تكون فعالة إلاّ في التعاملات مع السلع الخاصة. ويجب على المواطنين أن يكونوا قلقين بعضهم على بعض في الشأن العام، الذي يتضمن التأثيرات الخارجية، وتوفير السلع العامة والمميزة، مثل توزيع الثروة، وحكم القانون. الوعي المدني هو أن نتعرّف ونتقبل الثنائيةَ في المجالين الخاص والعام في حياتنا.

ويتوقف الاختلاف بين المجالين العام والخاص على حدود مهام الحكومة. فالاهتمام الذي يوليه شخص بالفقراء في مجتمعٍ، لا تقوم الحكومة فيه إلا بالحفاظِ على حكم القانون وحماية مواطنيها من الاعتداءات الخارجية ـ وهذه هي دولة الحدّ الأدنى Minimal State — يختلف عن الاهتمام الذي يوليه ذلك الشخص في دولة الرفاهية Welfare State، التي نرى الآن نماذج لها في أوروبة

الغربيـة. السبب هو أن الشخص في دولـة الرفاهية يواجه ضرائبَ إضافيـةً لتمويـل إعادة التوزيـع؛ في حين أن إعـادة التوزيع في دولة الحـد الأدنى يمكن إنجازها بتحويلات تطوّعيّة. على هذا الشخص ألاّ يكـون قلقا علـى الفقراء في دولة الرفاهيـة (إن فرض إجراءات إعـادة التوزيـع يقع على عاتـق الحكومة). وبالمقابـل، سيكون ذلك الشخص فعّالاً نيابة عن دولة الحد الأدنى. ولما كانت الخيارات التي يواجههـا الشخص في مجتمعيْن تختلف اختلافـاً كبيراً، فإنه يختار وفقاً للمجتمع الذي يوجد فيه.

في المجتمعـات الديمقراطيـة، يقـدِّم المرشّحـون للانتخابـات سياساتهـم العامة. لـذا فعند التصويـت لمرشحٍ، يصـوّتُ المواطن على سياسةٍ عامـةٍ، أو، على وجهٍ أدقّ، على مجموعةٍ من السياساتِ المحتملـة. ولما كانت السياسات العامـة تؤثر في الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ـ التي سنسمّيها هنا نتائج outcomes ـ فعند التصويت لمرشح، يصوت الناخب على نتائج محتملة. ومن المفترض أن يختلف المواطنـون في تفسيرهم للرفاهية الاجتماعيـة. وإذا صوتوا، فإنهم سيصنفـون المرشّحـين في مراتـب مختلفـة. لكنّ حتى لـو كان ثمة خـلافٌ طفيفٌ بين المواطنين على القيم الأخلاقية، فإن مصالحهم الشخصيةَ ستكون مختلفةً، وأغلـبُ الاحتمالات أنهم سيختلفون في اعتقاداتهم المتعلقة بالطريقـة التي تؤثر بها السياسات في النتائج.

لذا فإن المواطنين يواجهون مشكلةَ دمجِ اعتقاداتهم في اعتقادٍ كلِّيٍّ. إن قواعد التصويت التي تحكم انتخابات المسؤولين العموميين، تجمِّعُ الأفضليات الأخلاقية للمواطنين. ومن الوجهة الرسمية، فإن قاعدة التصويت هي أسلوب للاختيار من بين مجموعة من الخيارات (المرشحين السياسيين، مثلاً) على أساس تصنيفات المصوّتين لخياراتهم.

لماذا يجب على الناخبين الإصرار على تصنيف المرشحين؟

ابتكر الناس عبر القرون كثيراً من قواعد الاقتراع ـ قاعدة الأكثرية، قاعدة التعددية، الانتخاب بترتيب التصنيفات rank-order voting، قاعدة الإجماع، قاعدة التوافق، وغيرها ـ هذا وإن حسنات وسيئات هذه القواعد واضحة دوماً. تُرى، هل ثمة قاعدةٌ مثاليةٌ للانتخاب؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال عمّا قريب، لكن علينا أن نلاحظ حالاً أن الكثير من نظم الاقتراع الوطنية بعيدة جدًّا عن أن تكون مثالية، لأن الناخبين مطالبون بأن يسجلوا مرشّحهم المفضَّل فقط بدلاً من تصنيف رتبهم جميعاً. والمشكلة في هذه النظم هي أنها تكبت المعلوماتِ المتعلقةَ بالكيفية التي يصنِّفُ بها الناخبون مرشَّحيهم الذين لا يحبونهم.

ولـو تنافـس مرشحان فقط، فمـن الواضح أن هـذه المشكلة غير واردة، أمـا إذا كان عددهم ثلاثة أو أكـثر، فالمشكلة واردة جدًّا. ولإيضاح ذلك (انظر الجدول 3)، تصور وجود ثلاثة مرشحين ـ A، B، C ـ وأن جمهور الناخبين مقسم إلى ثلاث مجموعات.

كل واحد في المجموعة الأولى، التي نسبتها 30 بالمئة من مجموع الناخبـين، يفضـل A على B، ويفضل B علـى C، ولذلك يكتب ـ مـن اليسـار إلى اليمين ـ (A, B, C). أمـا في المجموعة الثانية، التـي نسبتهـا 36 بالمئة مـن جمهور الناخبـين، فالترتيب هو (B, A, C)، وفي المجموعـة الثالثة، التي نسبتها إلى مجموع الناخبين 34 بالمئـة، فالترتيب هـو (C, A, B). لنأخذ نظاماً انتخابياً، مثل ذلك الـذي يطبَّق في الانتخابات الفرنسية، الذي تقتضي قاعدتُهُ الانتخابيةُ أنه إذا لم يحصـل أيُّ مرشَّحٍ على الأغلبية الإجمالية، فـإن المرشحـيْن اللذيْن حصلا علـى أكبر عددين مـن الأصوات يواجـه أحدُهُمـا الآخر. سنُطلـق على هذه القاعـدة اسم الدورة الحاسمـة للأكثرية. وفي مثالنا، فـإن B، C، اللذيْن نسبتهما إلى جمهـور الناخبين 36 بالمئة و 34 بالمئة، بالترتيب، سيتقدمان إلى الأمـام في دورةٍ حاسمـةٍ، في حـين أن B سيربـح بسهولة لأن 66 بالمئة من جمهور الناخبين يفضله على C.

الجدول 3. مقارنة القواعد الانتخابية

ترتيبالمرشحين	النسبة المئوية لناخبي هذا الترتيب
(A, B, C)	30
(B, A, C)	36
(C, A, B)	34
المرشح الفائز وفق:	
1. الدورة الحاسمة للأكثرية:	المرشح B
2. قاعدة الأكثرية البسيطة:	المرشح A
3. قاعدة ترتيب التصنيفات:	المرشح A

ثمة شيء يتعلق بهذه القاعدة، وهو غير سليم بوضوح. فللمرشح A أغلبيــة كبــيرة، لأن 64 بالمئــة من الناخبين يفضلــون A على B، وَ66 بالمئة يفضلون A على C. وبالطبع، لا بد من انتخاب A. الحدس هنــا يحبذ قاعــدة الأكثرية البسيطة، التي أعني بهــا قاعدةً تتطلبُ مــن الناخبــين أن يقدّمــوا تصنيفاتهــم لجميع المرشحــين، وتُحَدِّدُ الفائــزَ بأنه الشخصُ الذي يتغلب على كل منافسٍ في منافسة ثنائية تستند إلى هذه التصنيفات.

المشكلة في هذا النوع من التفكير الذي عرضتُهُ توًّا هي أنه حبيس الأمثلة العدديّة. ففي حالة أخرى تتضمنُ عددًا أكبر من المرشحين،

ومجموعةٌ أوسَع من تصنيفات الناخبين، قد تقدّمُ قاعدةٌ انتخابيةٌ أخرى فائزًا آخر غير ذاك الذي فاز في قاعدة الأكثرية البسيطة. لهذا السبب، قد يبدو أن أفضلَ ما يمكن عمله تخمينُ قواعد انتخابٍ بديلةٍ مبنيّةٍ على مبادئ أخلاقية أساسيّة يجب على كل قاعدةٍ انتخابيةٍ أن تحقّقها. وقد أورد كينيث أرو Kenneth Arrow هذه الطريقةَ المسلماتيّة لنظرية الانتخاب في كتابٍ أصدره عام 1951 يُعتبر اليومَ واحداً من روائع المراجع في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفيما يلي، سأنظر في مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي، وإن لم تكن بالضبط تلك التي أوردها أرو في كتابه، فإنها تفي بالغرض الذي تتطلبه في هذا المجال.

استحالة وجود قاعدة انتخابٍ مثاليةٍ أخلاقيًّا

ما هي تلك المبادئ الأخلاقية؟ لا بد أن يكون أحدُها مبدأ الإجماع consensus principle، الذي ينصّ على أنه إذا كان حكمُ أي شخص على المرشح A بأنه أفضل من المرشح B، فيجب عدم انتخاب B. وثمة مبدأ مهم آخر ينص على أن جميع الناخبين يجب تقييمهم بالتساوي، وهذا يعني أن لكل شخص صوتاً واحداً، أو أنه يجب التعامل مع الجميع بالتساوي. يسمي الاقتصاديون هذا المبدأ الغُفْلِيَّةَ anonymity، لأنه يصرّ على أنه لا يجوز لأي شخصٍ، أيًّا كان، أن يؤثر في الانتخاب.

أُطْلِقَ على المبدأ الثالث الحياد neutrality، وله مركِّبتان. أولاهما تتطلّب ألاّ تكون قاعدةُ الانتخاب منحازةً إلى مصلحةِ أيّ مرشح (ولو كان يشغل منصباً كبيراً!). وتستلزم المركِّبة الثانية أن الخيار الذي تهيئة قاعدةُ الانتخاب بين المرشحَيْن A، B يجب ألاّ يعتمد على آراء الناخبين في مرشحٍ ثالثٍ C. من الواضح أن المركّبة الأولى جيدةٌ في السياق الحالي، حيث البدائل التي يمكن التصويت لها هم مرشحون. وكي نرى قوة المركِّبة الثانية، لننظر في قاعدة ترتيب التصنيفات. فوفقاً لهذه القاعدة، إذا تنافس ثلاثة مرشحين، مثلاً، فكل ناخب يعطى ثلاث نقاطٍ لمن يفضله بالدرجة الأولى، ونقطتين للذي يفضله في الدرجة الثانية، ونقطةً واحدةً لآخرِ من يفضلهم، وترتب القاعدةُ المرشّحين وفقاً للعدد الكلي من النقاط التي يحصل عليها كلٌّ منهم. من السهل التثبت أن قاعدة ترتيب التصنيفات تحقق مبدأ الإجماع ومبدأ الغفلية. لكنها تواجه مشكلاتٍ مع مبدأ الحياد. ولرؤية كيف يحدث ذلك. لنفترض أنه يوجد في المثال العددي الذي درسناه توًّا، 100 ناخب. فإذا طبقنا قاعدة ترتيب التصنيفات على الانتخاب، فإن المرشح A يأخذ 230 نقطة (2×34 + 2× 36 + 3× 30)؛ والمرشح B يأخذ 202 نقطة (1×34 + 3× 36 + 2× 30)؛ والمرشح C يأخذ 168 نقطة (3× 34 + 1× 36 + 1× 30). يترتب على ذلك أن المرشحين، وفقاً لقاعدة

ترتيب التصنيفات، سيرتّبون كما يلي: A أعلى من B، B أعلى من C. لكن لنفترض أن 36 ناخباً، الذين رتّبوا سابقاً المرشحين بالشكل (B, A, C)، لديهم فكرة ثانية، ورتّبوا المرشحين بالشكل (B, C, A). عندئذٍ يحصل المرشح A على 194 نقطة (2× 34 + 1× 36 + 3× 30)؛ ويحصل B، كما في السابق، على 202 نقطة (1× 34 + 3× 36 + 2× 30)؛ ويحصل C على 204 نقاط (3× 34 + 3× 36 + 1× 30). وهكذا فإن ترتيب المرشحين يصبح في هذه الحالة بالشكل: C أعلى من B، B أعلى من A. لكن يجب ملاحظة أن الناخبين الذين عدهم 36 غيّروا رأيهم فيما يتعلق فقط بميزات المرشّحيْن A، C: فالمرشح B بقي أفضليتهم الأولى. وبالرغم من ذلك، فقد غيّرت قاعدةُ ترتيب التصنيفات المواقعَ النسبيّةَ لـ B، C. وهذا يبيّن أن هذه القاعدة لا يمكن ضمانُها لتحقُّقِ المركّبةِ الثانيةِ من مبدأ الحياد.

وبالمقابل، فإن قاعدة الأكثرية البسيطة تحقق مبادئ الإجماع والغفلية والحياد، بقطع النظر عن ترتيب الناخبين للمرشحين. ولسوء الحظ، لا تحقق هذه القاعدة مبدأً رابعاً هو التعدّي transitivity. يتطلب مبدأ التعدي أنه إذا صَنَّفَتْ قاعدةُ انتخابٍ المرشحَ A قبل B، وB قبل C، فإن A يجب أن يرتَّبَ قبل C. وكي نثبت أن قاعدة الأكثرية البسيطة ليست دوماً متعدية، لننظر في

الحالــة التي ناقشناها تــوًّا، وأعني بذلك، تلك التــي فيها 30 بالمئة مــن جمهور الناخبين يصنفــون A، B، C بالشكل (A, B, C)، وَ36 بالمئة بالشكل (B, C, A)، وَ34 بالمئة بالشكل (C, A, B). إن قاعدة الأكثريــة البسيطــة تصنــف A قبــل B لأن 64 بالمئة مــن الناخبين يصنفون A قبل B، وهي تصنف B قبل C لأن 66 بالمئة يصنفون B قبــل C. ينصُّ التعدي علــى أن القاعدة يجب أن تُطالَبَ بأن تصنِّفَ A قبــل C. لكــن 70 بالمئة مــن الناخبين يصنفــون C قبل A، وهذا يقتضــي أن تكون قاعدة الأكثرية البسيطــة ملزمةً بتصنيف C قبل A. وبذلــك نكون قد وقعنا هنا في تناقص، وهذا الاحتمال عُرف في أواخر القرن الثامن عشر من قبل المركيز دو كوندورسيه Marquis de Condorcet. ويسمَّــى هذا المثــالُ الآن في الأدبيّات الاقتصادية مُحَيِّرةَ كوندورسيه Condorcet paradox.

تُــرى، هل هذه نظريةٌ صِرْفَةٌ، أو هــل أنّ التعدي يُنْهَتَكُ بواسطة قاعدة الأكثرية البسيطة في الحياة الحقيقية؟ لقد تفحّص الخبراءُ في علــم السياسة هذا السؤالَ بدراستهم للقرارات التي توصّل إليها مجلــس الكونكرس الأمريكي. وكي نرى طريقتهــم في معالجة هذا الموضوع، لنعد إلى المثــال السابق، لكننا سنسمي الخياراتِ مشاريعَ القوانــين التــي قدّمها مجلــس الكونكرس الأمريكــي. لنفترض A مشروعَ القانون الذي قُدِّمَ في الكونكرس، وB، C، التعديلَيْن على هذا

المشروع. لنفترض أنه بدلاً من الطلب من أعضاء مجلس الكونكرس تصنيف الخيارات الثلاثة، فإن القاعدة هي التصويت أولاً على A وَB، ثم التصويت على الفائز فيهما وعلى C. وفقاً لقاعدة الأكثرية البسيطة، سيفوز A في المناقشة الأولى (64 بالمئة من الناخبين سيفضلون A على B)؛ وفي الدورة الثانية، سيهزم C المشروعَ A 70) بالمئة سيفضلون C على A). لذا سيُختارُ C. لنفترض الآن، بدلاً من ذلك، أنه طُلب من أعضاء الكونكرس أن يصوتوا أولاً على A، C، ثم يصوتوا على الفائز في المناقشة وعلى التعديل B. وفقاً لقاعدة الأكثرية البسيطة. سيفوز C في المناقشة الأولى (70 بالمئة يفضلون C على A)، لكن في الجولة الثانية، سيَهزِمُ B التعديلَ C (تذكّرْ أنّ 66 بالمئة من المصوّتين يفضلون B على C). وتتوقف النتيجة على الترتيب الذي تُقَدَّمُ به أزواجُ الخيارات إلى المصوتين: فالأجندة مهمة. من السهل التحقق من أن الأجندة غير مهمة في تلك المواقف التي يحقق فيها التصويتُ مبدأ التعدي. وقد اكتشف خبراءُ العلوم السياسية الذين درسوا نتائج الأصوات في مجلس الكونكرس الأمريكي أن تلك الأجندة تبدو مهمةً أحياناً. وحين تكون كذلك، فهي علامةٌ على أنّ مبدأ التعدي انتُهِكَ بواسطة قاعدة التصويت.

ليست قاعدةُ الأكثريةِ البسيطةِ وقاعدةُ ترتيبِ التصنيفات سوى قاعدتين للتصويت. والسؤال البارز هو عمّا إذا كان ثمة قاعدةٌ

للتصويت يمكن الاعتماد عليها لتحقيق مبادئ الإجماع، والغفلية والحياد والتعدي، بقطع النظر عن تصنيفات المصوّتين للمرشّحين. تنصّ «مبرهنة الاستحالة» impossibility theorem التي صاغها أرو على أنه إذا كان عدد الخيارات أكثر من اثنين، فالجواب هو «لا». وتؤكد المبرهنة أنه إذا كان عدد الخيارات ثلاثة أو أكثر، فإن جميع قواعد التصويت يجب أن تَنتهكَ أحياناً واحداً على الأقل من المبادئ الأخلاقية الأربعة. (إذا كان عدد الخيارات اثنَيْن، فإن مبرهنة أرو لا تصح. وعلى سبيل المثال، فإن قاعدة الأكثرية البسيطة تحقق جميعَ المعايير الأخلاقية الأربعة بقطع النظر عن أفضليات المصوّتين. مبدأ التعدي لا يصحّ لأنه لا يوجد للمعيار قوةٌ إلا عندما يوجد ثلاثة أو أكثر من الخيارات).

النتيجة عميقة ومحبطة في آن واحد. لا وجود لمخرجٍ من هذه المعضلة إلا بإسقاط واحدٍ من هذه المبادئ. ومن بين هذه المبادئ الأربعة، خضع مبدأ الحياد إلى تدقيقٍ شديدٍ من قِبَل الاقتصاديين. ويلحّ هذا المبدأ على أن المعلومة الوحيدةَ التي يُسمح لقاعدة التصويت استعمالُها هي تصنيفُ كل ناخبٍ للمرشّحين. لكنْ لم يقدِّمْ أحدٌ أدلةً على نوع المعلومة الإضافية التي يمكن إباحتها في مركز للاقتراع دون تعريضِ عملية الانتخاب للخطر. هل هي إجراء مقارناتٍ بين «المشاعر» الأخلاقية للناخبين؟ لا شك في أن هذا

يَنتهك مبدأ الحياد، ويوفّر طريقةً للخروج من مُحَيِّرَةِ أرو، لكن من هو الذي سيُجري هذه المقارنات، ولماذا يتعيّن على أيٍّ كان الثقةُ بالشخص الذي يُجريها؟ يبدو لي أنّ علينا التعايشَ مع مبرهنةِ أرو ونفعلَ ما في وسعنا عمله. لنقل بعد ذلك إنّ قاعدة تصويتٍ تعمل جيداً لمجموعةٍ من ترتيبات المرشحين، إذا حَقّقت المسلماتِ البديهياتِ) الأخلاقيةَ الأربعَ عندما تنتمي تصنيفاتُ المصوِّتين إلى تلك المجموعة. ويمكننا إثبات أنه عندما تعمل قاعدةٌ للتصويت جيداً، فإن قاعدة الأكثرية البسيطة تعمل جيداً أيضاً. إلى ذلك، تعمل قاعدة الأكثرية البسيطة في بعض الحالات التي لا تنجح فيها قواعد تصويتٍ أخرى. وبالرغم من محيّرة كوندورسيه، قد تبدو قاعدة الأكثرية البسيطة هي الأقوى بين جميع قواعد التصويت الأخرى. لذا فإحدى التسويات التي تقدِّمُ نفسَها هي تبنِّي قاعدة الأكثرية البسيطة؛ بشرط أنه إذا لم يحصل مرشحٌ في انتخابٍ على أكثريةٍ بسيطةٍ بالنسبة إلى جميع خصومه، فمن بين أولئك الذين يهزمون معظَم الخصوم، يكون الفائز هو ذاك الذي يحصل على أعلى ترتيبٍ في التصنيف.

ومثلما لا يمكن تربيع الدوائر، فإن الانتخاب المثالي ليس له وجود، والسوق المثالي أسطورةٌ مسلّية، ثم إن الحكومة المثاليّة لا يمكن تصوّر وجودها، لأن الحكومات تُدار من قِبَلِ الناس. وإذا كان

ذلك يُشعرنـا بإحباط شديد، فدعونا نقرّ بـأن الخساراتِ البشريةَ التـي نراها حولنا لا تُعزَى إلى أيٍّ من هذه الصعوبات التحليلية. إن الحيـاة التي تتعطَّلُ وتُهدَرُ ليسـت نتيجةً «لمبرهناتِ الاستحالة» التي أوردتهُـا في كتابي هذا. إنها تحدث لأنه ما زال يتعين على الناس أن يتعلموا كيف يعيش بعضهم مع بعض.

obeikandl.com

خاتمة

لقد استعملتُ ممارساتِ بيكي ودستا لأبيّن لكم كيف يمكن أن تكون حياتَا شخصيْن جدّ متشابهيْن، مختلفتيْن إلى حدٍّ بعيد، وأن تظلاّ مختلفتين جدًّا. دستا تعيش حياة الفقراء، ففي عالمها لا ينعم الناس بالأمن الغذائيّ، ولا يملكون كثيراً من المقتنيات؛ إنهم مشتَّتون، هزيلو الأجسام، ولا يعمّرون كثيراً؛ هم لا يقرؤون أو يكتبون، وليس لديهم سلطات، وليس بمقدورهم التأمين على أنفسهم لمواجهة كساد محاصيلهم أو مصائب أسرِهم، ولا يتحكّمون في حياتهم الخاصة، ويعيشون في محيطٍ غير صحّي. وكلُّ حرمانٍ يصيبهم يعزز الإخفاق في مواجهة الكوارث الأخرى، ومن ثَمَّ فإن إنتاجيةَ القوةِ العاملةِ، والأفكارِ، ورأسِ المالِ المصنَّعِ، والأرضِ والموارد الطبيعية، منخفضةٌ كلُّها جدًّا، وسيبقى كذلك. حياة دستا تعج بالمشكلات اليومية.

أما بيكي فلا تعاني مثلَ هذا الحرمان. إنها تجابه ما يسميه مجتمعُنا تحديات. في عالَمها تكون إنتاجيةُ القوةِ العاملةِ والأفكارِ ورأسِ المالِ المصنَّعِ والأرضِ والمواردِ الطبيعيةِ عاليةً كلّها جدًّا، وهي في ازديادٍ مستمرٍّ. والنجاحُ في مواجهة كل تحدٍّ يعزّز احتمالات النجاح في مجابهة مزيدٍ من التحديات.

بيـدْ أننا رأينا أنه على الرغم من الاختلافات الهائلة بين حياتيْ بيكي ودستا، فثمة طريقة موحّدةٌ لرؤيتها، ثم إن علم الاقتصادِ لغةٌ أساسيةٌ لتحليلها. وممّا لا شكّ فيه أنه يستهوينا القولُ بأن الحاجاتِ الأساسيةَ اللازمةَ للحياة يُمكن اختصارُها لتكون متعلّقةً بالاقتصاد وحـده، لكننـي آمـل أن أكون قد أقنعتكـم بأن التفكـيرَ الاقتصاديَّ أساسـيٌّ إذا قررنا فهم التنوّعِ المحيِّرِ للطرائـقِ التي يجرّبها النـاسُ أينمـا كانوا ليكـون لحياتهم معنىً. ومـن المتوقَّع أن ينجـح البعضُ ويخفق آخرون. ما يبيّنُهُ لنا علمُ الاقتصاد أنه لا الإخفاق الشخصيّ ولا النجاحُ الشخصيُّ، يُعتبران مسألةَ جهد أو حظٍّ شخصيٍّ إطلاقاً. ففي النجاح والإخفاق تعمـلُ الظروفُ الشخصية والاجتماعية معاً. وبالطبـع، فـإن قولَ هذا الـكلام أمرٌ سهـل، لكنّ اكتشـافَ طرائق تفاعـل الظروف الشخصية والاجتماعية بعضها ببعض أمرٌ غايةٌ في الصعوبـة. لقد حاولتُ أن أبيّن لكم أنّ هذه العمليةَ يمكن، مع ذلك، إنجازهـا، وأنه إذا لم نفهم تلك الطرائـق، فإن كلَّ جدلٍ يدور حول السياسات الوطنية والدولية سيكون عقيماً.

إنني أقاوم إغراءً يدفعني إلى تقديم جدولٍ بالأشياء الماديّةِ التي تحتاجها دستا، وذلك يعود جزئيًّا إلى أن هذه الأشياء واضحة كلّها، كما يعـود جزئيًّا، أيضـاً، إلى أنهـا لا تصلح إلا لتحقيـق المتطلّبات الممكنـة التقريبية فقط. هذا ومن المفهوم أيضًا أن عالم بيكي يجب

ألاّ يضـعَ العراقيلَ في طريق عـالم دستا (بواسطة الحظر التجاري، والإعانـات الزراعيـة المحلية، وهلم جرّا). ما هـو غير واضح وغير ممكـن تقريبًا ـ الطير المراوغ الـذي نرغب كلنا في اصطياده لدستا ـــ هو أن تكتشـفَ الجماعاتُ في عالمها وسائلَ جديـدةً لمشاريعِ عملٍ مشتركةٍ بينها بغيةَ زيادة ثرواتها الضمنية.

وفي اجتماع عقدتْهُ أكاديميةُ العلوم الاجتماعية في الفاتيكان عام 2001 نوقشـت فيـه سمات الفقر، حثَّنا القاضـي نيكولاس ماكنالي Nicholas McNally، مـن زمبابـوي، علـى النظـر إلى الفقر بأنه إحساس بالقضـاء والقدر في عـالَمٍ متغيرٍ تتفاقم فيـه الصعوباتُ الاقتصاديةُ؛ في حين يوجَدُ في مكان آخر عالَمٌ يسودُه، غالباً، الرخاء والتقدم. وفي هذا الاجتماع، رأى الخبير في العلوم السياسية ويلفريدو فيلاكورتـا Wilfrido Villacorta أن مصطلح «الفقر»، الذي تُنْعَتُ به بعض البلدان ربما لم يعد له لزوم. وقد ارتأى أنه ربما يجب نَعْتُ بعض البلـدان بمصطلحٍ هـو «التقدمية»، وعندئذٍ يمكننـا التساؤل عمّـا إذا توفّر لدى بلدِ المؤسساتُ والسياساتُ والأوضاعُ المدنيةُ التي تُمكّـن الناسَ من تحسـين أقدارها. وربما كان أفضل ما يمكن لعالَم بيكـي أن يفعلَه لعـالم دستا هو أن يقدّم إليه مساعـدةً ماليةً وتقنيةً لتعزيزِ ودعمِ مشاريعَ محليةٍ ـ من ضمنها التعليم والرعاية الصحية ـــ تشجع جميع الناس هناك على الإبداع، حتى عندما يرون عن بعد

كيـف استطاع الناس في أمكنة أخرى تحسين ظروف حياتهم. وربما كان أفضـل ما يقدمه عـالَمُ دستا إلى عالم بيكي هـو أن يحذره من الضغـوط الشديـدة التـي يفرضها النمـوُّ الاقتصـاديُّ هناك على الطبيعـة. لكـنْ، ولشديد الأسف، فلا وجود لعـلاجٍ سحريٍّ لإحداث تقدّمٍ اقتصاديٍّ في أيٍّ من هذين العالمين.

obeikandl.com